

## القرض

**معناه :** القرض ؛ هو المال الذي يعطيه المقرض للمقترض ؛ ليرد مثله إليه عند قدرته عليه . وهو في أصل اللغة : القطع . وسمي المال الذي يأخذه المقرض بالقرض ؛ لأن المقرض يقطعه قطعة من ماله .

**مشروعيته :** وهو قرينة يُتقرب بها إلى الله - سبحانه - لما فيه من الرفق بالناس ، والرحمة بهم ، وتيسير أمورهم ، وتفريج كربهم . وإذا كان الإسلام قد ندب إليه ، وحجب فيه بالنسبة للمقرض ، فإنه أباحه للمقترض ، ولم يجعله من باب المسألة المكروهة ؛ لأنه يأخذ المال لينتفع به في قضاء حوائجه ، ثم يرد مثله .

١- روى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا ، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ يَسِّرْ عَلَى مَعْسِرٍ ، يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي . [مسلم (٢٦٩٩) وأبو داود (٤٩٤٦) والترمذي (١٩٣٠) وابن ماجه (٢٢٥)] .

٢- وعن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : «ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين ، إلا كان كصدقة مرة» . رواه ابن ماجه ، وابن حبان . [ابن ماجه (٢٤٣٠) وابن حبان (٥٠١٨) والبيهقي (٣٥٣/٥ - ٣٥٤)] .

٣- وعن أنس ، قال رسول الله ﷺ : «رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا : الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا ، وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشْرٍ . فَقُلْتُ : يَا جَبْرِيلُ ، مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ ؟ قَالَ : لِأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ ، وَالْمُسْتَقْرَضُ لَا يَسْتَقْرَضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ» . [ابن ماجه (٣٤٣١)] .

**عقد القرض :** وعقد القرض عقد تمليك ، فلا يتم إلا ممن يجوز له التصرف ، ولا يتحقق إلا بالإيجاب والقبول ، كعقد البيع والهبة . وينعقد بلفظ القرض والسلف ، وبكل لفظ يؤدي إلى معناه . وعند المالكية ، أن الملك يثبت بالعقد ولو لم يقبض المال . ويجوز للمقترض أن يرد مثله أو عينه ؛ سواء أكان مثلياً أم غير مثلي ، ما لم يتغير بزيادة أو نقص . فإن تغير وجب رد المثل .

**اشتراط الأجل فيه :** ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز اشتراط الأجل في القرض ؛ لأنه تبرع محض ، وللمقرض أن يطالب ببذله في الحال . فإذا أجل القرض إلى أجل معلوم ، لم يتأجل وكان حالاً . وقال مالك : يجوز اشتراط الأجل ، ويلزم الشرط . فإذا أجل القرض إلى أجل معلوم لم يتأجل ، ولم يكن له حق المطالبة قبل حلول الأجل ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِذَيْنِ إِلَيْنَا أَجَلٌ مُسَمًّى﴾ . [البقرة : ٢٨٢] .

ولما رواه عمرو بن عوف المزني ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال : «المسلمون عند شروطهم» . رواه أبو داود ، وأحمد ، والترمذي ، والدارقطني . [أبو داود (٣٥٨٤) والترمذي (١٣٥٢) وابن ماجه (٢٣٥٣) وأحمد (٣٦٦/٢) والدارقطني (٢٣٥٣)] .

ما يصح فيه القرض: يجوز قرض الثياب والحيوان، فقد ثبت أن الرسول ﷺ استلف من رجل بكرًا<sup>(١)</sup>. [أحمد (٣٩٠/٦) ومسلم (١٦٠٠) وأبو داود (٣٣٤٦) والترمذي (١٣١٨) والنسائي (٢٩١/٧) وابن ماجه (٢٢٨٥)]. كما يجوز قرض ما كان مكيلاً أو موزوناً، أو ما كان من عروض التجارة. كما يجوز قرض الخبز والخمير؛ لحديث عائشة: قلت: يا رسول الله، إن الجيران يستقرضون الخبز والخمير، ويردون زيادة ونقصاً، فقال: «لا بأس، إنما ذلك من مرافق الناس، لا يراد به الفضل». [إرواء الغليل (٢٣٢/٥)]. وعن معاذ، أنه سئل عن اقتراض الخبز والخمير؟ فقال: «سبحان الله، إنما هذا من مكارم الأخلاق، فخذ الكبير وأعط الصغير، وخذ الصغير وأعط الكبير، خيركم أحسنكم قضاء، سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك». [إرواء الغليل (٢٣٣/٢) ومجمع الزوائد (١٣٩/٤)].

**كل قرض جرّ نفعاً فهو ربّا:** إن عقد القرض يقصد به الرفق بالناس، ومعاونتهم على شئون العيش، وتيسير وسائل الحياة، وليس هو وسيلة من وسائل الكسب، ولا أسلوباً من أساليب الاستغلال. ولهذا لا يجوز أن يرد المقرض إلى المقرض، إلا ما اقترضه منه أو مثله، تبعاً للقاعدة الفقهية القائلة: كل قرض جرّ نفعاً فهو ربّا<sup>(٢)</sup>. والحرمة مقيدة هنا، بما إذا كان نفع القرض مشروطاً أو متعارفاً عليه. فإن لم يكن مشروطاً ولا متعارفاً عليه، فللمقرض أن يقضي خيراً من القرض في الصفة، أو يزيد عليه في المقدار، أو يبيع منه داره إن كان قد شرط أن يبيعها منه. وللمقرض حق الأخذ دون كراهة؛ لما رواه أحمد، ومسلم، وأصحاب «السنن»، عن أبي رافع، قال: «استلف رسول الله ﷺ من رجل بكرًا، فجاءته إبل الصدقة، فأمرني أن أقضي الرجل بكرًا، فقلت: لم أجِد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً<sup>(٣)</sup>. فقال النبي ﷺ: «أعطه إياه، فإن خيركم أحسنكم قضاء». [أحمد (٣٩٠/٦) ومسلم (١٦٠٠) وأبو داود (٣٣٤٦) والترمذي (١٣١٨) والنسائي (٢٩١/٧) وابن ماجه (٢٢٨٥)]. وقال جابر بن عبد الله: «كان لي على رسول الله حق، فقضاني وزادني». رواه أحمد، والبخاري، ومسلم. [أحمد (٣٠٢/٣) والبخاري (٢٣٩٤) ومسلم (٧١٥/٧١)].

### التعجيل بقضاء الدين قبل الموت:

١- روى الإمام أحمد، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن أخيه مات وعليه دين؟ فقال: «هو محبوس بدينه، فاقض عنه». فقال: يا رسول الله، قد أدت عنه، إلا دينارين ادعتهما امرأة، وليس لها يثينة. فقال: «أعطها؛ فإنها محقة». [أحمد (٧/٥)].

٢- وروي، أن رجلاً قال: يا رسول الله، أ رأيت إن جاهدت بنفسي ومالي، فقتلت صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، أدخل الجنة؟ قال: «نعم». فقال ذلك مرتين أو ثلاثاً. قال: «إلا إن متّ وعليك دين، وليس عندك وفاء». وأخبرهم<sup>(٤)</sup> بتشديد أنزل، فسأله عنه فقال: «الدين، والذي نفسي بيده، لو أن رجلاً

(١) البكر: الثني من الإبل، وهو بمنزلة الفتى من الناس.

(٢) هذه القاعدة صحيحة شرعاً وإن كان لم يثبت فيها حديث. والحديث الذي جاء فيها عن علي إسناده ساقط. قال الحافظ: وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عند البيهقي، وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري.

(٣) الخيار: المختار. والرباعي: الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة.

(٤) أي الرسول ﷺ.

قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ عَاشَ ، ثُمَّ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ عَاشَ ، ثُمَّ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، حَتَّى يَقْضِيَ دِينَهُ [مسلم (١٨٨٥)].

٣- وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كان رسول الله ﷺ لا يصلي على رجل مات وعليه دين ، فأتني بميت ، فقال : «أعليه دين» ؟ قالوا : نعم ، ديناران . فقال : «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» . فقال أبو قتادة الأنصاري : هما عليّ يا رسول الله . قال : فصلّي عليه رسول الله ﷺ . فلما فتح الله على رسوله ﷺ ، قال : «أنا أولى بكلّ مؤمن من نفسه ، فمن ترك دينًا فعليّ قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته» . أخرجه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة . [البخاري (٢٢٨٩) وأحمد (٤٧ / ٤) والترمذي (١٠٦٩) والنسائي (٤ / ٦٥) وابن ماجه (٢٤٠٧)].

٤- وحديث البخاري ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يَرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ أَخَذَهَا يَرِيدُ إِتْلَافِهَا أَتْلَفَهَا اللَّهُ» . [البخاري (٢٣٨٧) وابن ماجه (٢٤١١)].  
مطل الغنيّ ظلّم : عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «مطل الغنيّ ظلّم ، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع»<sup>(١)</sup> . رواه أبو داود ، وغيره . [البخاري (٢٢٨٨) ومسلم (١٥٦٤) وأبو داود (٣٣٤٥)].  
استجاب إنظار المعسر : يقول الله سبحانه : ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ فَنُظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢٨٠) [البقرة : ٢٨٠].

١- وزوي عن أبي قتادة أنه طلب غريمًا له فتوارى ثم وجده ، فقال : إني معسر . فقال : آله<sup>(٢)</sup> ؟ قال : الله . قال : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْجِيَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَلْيَنْفَسْ عَنْ مَعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ» . [مسلم (١٥٦٣)].

٢- وعن كعب بن عمر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «مَنْ أَنْظَرَ مَعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ ، أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ» . [ابن ماجه (٢٤١٩) والحاكم (٢٨ / ٢) ومجمع الزوائد (٤ / ١٣٤)].

صَغَ وتَعَجَّلَ : ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم وضع قدر من الدين ، نظير التعجيل بالقضاء قبل الأجل المتفق عليه . فمن أقرض غيره قرضًا إلى أجل ، ثم قال المقرض للمقترض : أضع عنك بعض الدين ، نظير أن ترد الباقي قبل الأجل . فإنه يحرم . ويرى ابن عباس ، وزفر جواز ذلك ؛ لما رواه ابن عباس ، أن النبي ﷺ لما أمر بإخراج بني النضير ، جاءه ناس منهم ، فقالوا : يا نبي الله ، إنك أمرت بإخراجنا ، ولنا على الناس ديون لم تحل . فقال رسول الله ﷺ : «ضعوا وتعجلوا» . [الحاكم (٢ / ٥٢)].

\*\*\*

(١) أي إذا أحيل على غني فليقبل الإحالة .

(٢) الهمزة الأولى ممدودة على الإستفهام ، والثانية من غير مدٍّ والهاء فيهما مكسورة .